الأمم المتحدة

E/CN.9/2012/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
10 June 2011
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية

الدورة الخامسة والأربعون

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت[١]

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال للبعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أبلغكم بأن السيد حسن كليب، السفير والممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة قد انتُخب رئيسا للدورة الخامسة والأربعين للجنة السكان والتنمية، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في نيويورك. وإذ نضطلع الآن بالأعمال التحضيرية لهذه الدورة، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن عميق التقدير لما تقدمونه من دعم متواصل، ولا سيما عن طريق شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأمانة اللجنة، اللذين شرعا في التعاون معنا لضمان نجاح الدورة المقبلة للجنة.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أحيل طيه نسخة من إعلان يوجياكارتا بشأن تنظيم الأسرة وصحة الأم والتخفيف من حدة الفقر (انظر المرفق). وقد اعتمد الإعلان خلال المؤتمر الدولي المعني بتعزيز تنظيم الأسرة وصحة الأم للتخفيف من حدة الفقر، الذي عُقد في يوجياكارتا، إندونيسيا، يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويتضمن الإعلان عددا من التوصيات الموجهة إلى البلدان النامية والشركاء الآخرين من أجل معالجة القضايا والشواغل الرئيسية المتعلقة بتنظيم الأسرة وصحة الأم والتخفيف من حدة الفقر، والموارد

(١) انظر E/CN.9/2011/L.2/Rev.1.

070711 070711 11-37074 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المالية والبشرية اللازمة لتحسين خدمات تنظيم الأسرة وصحة الأم، والاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب في هذا السياق.

ولدي اقتناع بأن مضمون الإعلان الذي اعتمده وزراء وكبار المسؤولين الحكوميين وخبراء دوليون ومنظمات غير حكومية، وممثلون عن صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية سيكون ذا صلة وثيقة بمسائل تنظيم الأسرة وصحة الأم المطروحة في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أرجو ممتنا تعميم الإعلان باعتباره وثيقة من وثائق الدورة الخامسة والأربعين للجنة السكان والتنمية.

(توقيع): يسرا **خان**
القائمة بالأعمال
نائبة الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال للبعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

إعلان يوجياكارتا بشأن تنظيم الأسرة وصحة الأم والتخفيف من حدة الفقر

المؤتمر الدولي المعني بتعزيز تنظيم الأسرة وصحة الأم للتخفيف من حدة الفقر
يوجياكارتا، إندونيسيا، ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

أولا - مقدمة

نحن، أعضاء مبادرة 'شركاء في مجالي السكان والتنمية'، وهو تحالف حكومي دولي للبلدان النامية[أ] يمثل أكثر من نصف سكان العالم، إلى جانب عدد من البلدان النامية الأخرى، المشاركون في المؤتمر الدولي المعني بتعزيز تنظيم الأسرة وصحة الأم للتخفيف من حدة الفقر، المعقود في يوجياكارتا، إندونيسيا، في ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

وكما هو معترف به في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفي الوثائق الختامية للاجتماعات الدولية ومؤتمرات القمة الأخرى، يشكل تنظيم الأسرة وصحة الأم عنصران من العناصر المحورية للصحة الإنجابية وجزءا لا يتجزأ من استراتيجيات الحد من الفقر وتحقيق التنمية.

وفي هذا السياق، بحث المشاركون في المؤتمر على مدى يومين التحديات الحاسمة التي تواجه تنظيم الأسرة وصحة الأم، مع التركيز بصفة خاصة على القضايا والشواغل التي تهم البلدان النامية، وجرى تبادل التجارب بشأن برامج تدخل محددة أثبتت جدواها، كما دارت مناقشات بشأن التجارب المكتسبة في إدماج قضايا تنظيم الأسرة وصحة الأم في استراتيجيات الحد من الفقر. وبحث المشاركون في المؤتمر العوائق البشرية والمالية وغيرها من الصعوبات التي تحد من التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والأهداف والغايات الإنمائية للألفية. وأتاح المؤتمر أيضا منبرا لاستكشاف الفرص المتاحة عن طريق الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب بغية التصدي للعوائق والتحديات بشكل جماعي من خلال تعزيز التعاون والشراكات.

ونحن نلتزم بشكل جماعي وفردي بالعمل بنشاط من أجل تعزيز وتنفيذ الإجراءات

(أ) أعضاء التحالف حتى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ هم: إثيوبيا والأردن وإندونيسيا وأوغندا وباكستان وبنغلاديش وبنن وتايلند وتونس وجنوب أفريقيا وزمبابوي والسنغال والصين وغامبيا وغانا وفييت نام وكولومبيا وكينيا ومالي ومصر والمغرب والمكسيك ونيجيريا والهند واليمن.

الواردة في هذا الإعلان من أجل تحسين فرص الحصول على خدمات صحة الأم وتنظيم الأسرة والحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

ثانيا – الديباجة

نحن، المشاركون في المؤتمر:

نشير إلى الأهداف الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعتمد في عام ١٩٩٤، وتلك المدرجة في الإجراءات الرئيسية التي اعتُمدت خلال استعراض الخمس سنوات لتنفيذه في عام ١٩٩٩، والالتزامات والأهداف الإنمائية للألفية التي اتفق عليها رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠، وتلك التي اتفقت عليها الجمعية العامة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، الواردة في الوثيقتين الختاميتين للاستعراض الخمسي والعشري للأهداف الإنمائية للألفية،

نلاحظ أن البلدان والمناطق التي تشهد نموا سكانيا سريعا تواجه صعوبات في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر، وخفض معدل وفيات الرضع والوفيات النفاسية، وإتاحة التعليم الابتدائي للجميع،

ندرك أن تنظيم الأسرة وصحة الأم والفقر وتمكين المرأة مسائل مترابطة، وأن الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر (الهدف ١)، وتعميم التعليم الابتدائي (الهدف ٢)، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٣)، وتحسين صحة الأم (الهدف ٥)، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تحقق هدف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المتمثل في حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية (الغاية ٥ باء من الهدف ٥)، بما فيها تنظيم الأسرة،

نلاحظ بقلق أن مسألة تنظيم الأسرة قد فقدت مركزيتها من حيث التمويل وموقعها في استراتيجيات الحد من الفقر، وكذلك في مجال السياسات والبرامج المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية، وأن هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة للارتقاء بها إلى مصاف الأولويات في خطط العمل الإنمائية الوطنية والعالمية،

نلاحظ أن العديد من الحواجز من قبيل التكاليف، والمبادئ التوجيهية والممارسات الطبية غير المبررة، والمعلومات المغلوطة، وتحيز مقدمي الخدمات، والنقص الحاد في الموارد البشرية في مجال الصحة، وغيرها من الحواجز الاجتماعية والدينية تحول دون تمكّن النساء والرجال من ممارسة حقهم الإنساني الأساسي في حرية الاختيار بشأن الإنجاب وتوقيته،

نلاحظ كذلك أن الأبحاث التي أجريت مؤخرا تشير إلى أن منع حالات الحمل غير المقصود يمكن أن يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية،

نلاحظ بقلق أن استمرار تأثير الأزمات المالية والاقتصادية وبطء الانتعاش الاقتصادي يؤثر سلبا على اقتصاداتنا ويمكن أن تكون له عواقب على جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف المؤتمر والأهداف الإنمائية للألفية؛ وأن الكوارث الطبيعية المتكررة وتغير المناخ عوامل تزيد من تفاقم هذا الوضع،

نلاحظ في الوقت نفسه تجدد الاهتمام باتباع نهج متكامل في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة وصحة الأم، على نحو ما أكدته التصريحات الأخيرة الصادرة عن الاقتصادات الكبرى،

نؤكد من جديد أهمية إدماج الصحة الإنجابية، بما في ذلك صحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المصابين به في خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

نكرر تأكيد الحاجة الملحة إلى زيادة الموارد المخصصة لتنظيم الأسرة وصحة الأم زيادة كبيرة، سواء منها الموارد المتاحة من المصادر المحلية أو الخارجية،

نؤكد من جديد الالتزامات التي تعهدنا بها في المحفلين الدوليين السابقين المعقودين في الرباط في عام ٢٠٠٧، وكمبالا في عام ٢٠٠٨، والتزام تحالف الشركاء في مجالي السكان والتنمية وأعضائه بتقديم تقارير منتظمة عن الإنجازات التي تحققت والمساهمات التي قُدمت صوب بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا لعام ٢٠١٥.

ثالثا – المسائل ذات الأولوية والتوصيات

ألف – تنظيم الأسرة والفقر

إن الخصوبة العالية وتردي صحة الأم والفقر عوامل مترابطة ترابطا وثيقا. وارتفاع معدل الخصوبة وتراجع صحة الأم من أعراض الفقر التي تحول دون خروج الأسر والمجتمعات المحلية من براثن الفقر.

ويشكل تنظيم الأسرة استراتيجية هامة يمكن أن تساهم في تحسين صحة الأم وخفض الوفيات النفاسية، وكبح جماح النمو السكاني، وتحقيق التنمية الاقتصادية. ويؤدي تنظيم الأسرة إلى خفض معدلات الخصوبة، وتعزيز استقلالية الشباب وفسح المجال لزيادة الاستثمارات في القطاع الاجتماعي، ولا سيما التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي. ويساعد تنظيم الأسرة المرأة على تأخير الإنجاب والحد من عدد حالات الحمل، ويتيح لها

المزيد من فرص التعليم والعمل. وهذا بدوره يزيد من دخل الأسرة المعيشية ومن قدرتها على الاستثمار في التعليم والصحة لفائدة أفرادها، وبخاصة الأطفال.

ومن شأن الجهود المبذولة لتعميم خدمات الصحة الإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة، المدرجة بوصفها الغاية ٥ باء من الهدف ٥، أن تساعد في خفض معدلات الوفيات النفاسية، كما سيسهم في تحقيق الهدف الإنمائي ١، وهو القضاء على الفقر والجوع.

ولا بد من وضع الاستثمار في مجال تنظيم الأسرة في صلب السياسات والخطط والاستراتيجيات والبرامج الوطنية، ويجب اعتباره استثمارا من شأنه أن يدرّ أرباحا يمكن استخدامها لتنمية قطاعات أخرى؛ ولا ينبغي اعتباره مجرد تكلفة.

التوصيات

- تشكيل فريق عامل متعدد القطاعات يضم مسؤولين من وزارات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والمالية والتخطيط، وكذلك من منظمات التخطيط الوطني ومنظمات معنية أخرى، تُسند إليه مهمة وضع خطط عمل متماسكة وتخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ برامج صحة الأم وتنظيم الأسرة كجزء من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والحد من الفقر.
- تشجيع اللامركزية في تقديم الخدمات المتعلقة بصحة الأم وتنظيم الأسرة بهدف تشجيع التواصل مع المجتمعات المحلية ومشاركتها.
- الاستثمار في تعليم الأطفال، وبخاصة الفتيات، وفي تعليم النساء من أجل زيادة مشاركتهن في النشاط الاقتصادي وتمكينهن في عملية صنع القرار.
- إشراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمعات المحلية والحكومات المحلية والمؤسسات الدينية والثقافية والمنظمات الدينية، التي من شأنها تعزيز وإدماج مسألة تنظيم الأسرة في مبادراتها الإنمائية.

باء – تنظيم الأسرة وصحة الأم

يعرب واضعو الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (قرار الجمعية العامة ١/٦٥، المعنون ''الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية'') ''عن بالغ القلق إزاء بطء التقدم المحرز في الحد من الوفيات النفاسية وفي تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية'' (الفقرة ٢٠).

وفي هذا الصدد، رحب المؤتمر بتجدد الدعم المقدم لصحة الأم في الآونة الأخيرة، على نحو ما يتضح، في جملة أمور أخرى، من مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستراتيجية العالمية من أجل صحة المرأة والطفل، والمناقشات التي دارت في اجتماع مجموعة الثمانية المعقود في كندا، وفي المؤتمر الدولي المعني بتنظيم الأسرة، المقعود في كمبالا في عام ٢٠٠٩.

وتشير التقديرات الأخيرة لمنظمة الصحة العالمية إلى تسجيل انخفاض في نسب الوفيات النفاسية وعدد وفيات الأمهات في عدة بلدان. وتجدر الإشارة إلى زيادة عدد النساء الناجيات من الوفاة بسبب الحمل والولادة في عام ٢٠١٠ وحده بما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة. وقد ساهمت زيادة فرص الوصول إلى خدمات القابلات الماهرات والرعاية التوليدية الطارئة وتنظيم الأسرة في تحقيق هذا الاتجاه. ومع ذلك، لا تزال نحو ٤٦ مليون امرأة يلدن أطفالهن دون رعاية قابلة ماهرة. ومعظم هؤلاء النساء شابات فقيرات ومهمشات في المناطق النائية حيث فرص وصولهن إلى الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، محدودة أو منعدمة. ويؤدي عدم تلبية الحاجة إلى وسائل منع الحمل إلى وقوع حالات الحمل غير المرغوب فيه وغير المخطط له، ومن ثم إلى عمليات إجهاض غير آمنة، غالبا ما تؤدي إلى اعتلال الصحة أو الوفاة.

ويلاحظ أيضا أن العديد من البلدان النامية تقف على أعتاب فترة تتسم بتزايد عدد ونسبة النساء المشرفات على سن الإنجاب. وهذا وضع يولد زخما في النمو السكاني، مما سيؤدي إلى زيادة مطردة في عدد السكان على مدى عقود كثيرة مقبلة. ويمكن لهذه الزيادة السكانية أن تعرقل الجهود المبذولة للحد من الفقر وأن تحد من احتمالات تحقيق مكاسب إنمائية. ولمواجهة هذا الوضع، يمكن تحقيق مزيد من التخفيضات في معدلات الخصوبة والنمو السكاني، بما في ذلك في الأوساط التي تنتشر فيها الأمية وفي المجتمعات ذات الدخل المنخفض، عن طريق تحسين فرص الحصول على وسائل منع الحمل بتوفير إمدادات متواصلة وكافية ومجانية ومنخفضة التكلفة، إلى جانب توفير معلومات دقيقة بشأن وسائل تنظيم الأسرة.

يكتسي تنظيم الأسرة أهمية أساسية لتحسين صحة الأم، وهو أحد الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية (الهدف ٥) ولبلوغ الأهداف الأخرى. وتشير الدراسات إلى أن تنظيم الأسرة له فوائد مباشرة على حياة وصحة الأمهات وأطفالهن. وتشير الدراسات أيضا إلى أن الحصول على خدمات تنظيم الأسرة يمكن أن يساهم في تخفيض معدل الوفيات النفاسية بنسبة الثلث،

ومع ذلك، تظل خدمات تنظيم الأسرة بعيدة المنال بالنسبة للكثيرين، ولا سيما الفقراء والشباب والفئات المهمشة في مجتمعاتها. ويقدر عدد النساء الراغبات في استخدام وسائل مأمونة وفعالة لتنظيم الأسرة لكنهن يفتقرن إلى سبل الوصول إلى الخدمات بنحو ٢٠٠ مليون امرأة. ولعل توفير إمدادات كافية ومتواصلة من وسائل منع الحمل هو الأساس الذي تقوم عليه جميع برامج وخدمات تنظيم الأسرة وله دور أساسي في تلبية الاحتياجات المتعلقة بتنظيم الأسرة. وتشكل التكلفة المرتفعة نسبيا، والمبادئ التوجيهية والممارسات الطبية غير المبررة، والمعلومات المغلوطة، والمواقف المتحيزة لمقدمي الخدمات عوامل تحول دون تمكن النساء والرجال من ممارسة حقهم الإنساني الأساسي في حرية اختيار الإنجاب وتوقيته.

التوصيات

- إعادة إدراج تنظيم الأسرة ضمن أولويات خطط التنمية الوطنية والدولية؛
- مضاعفة الجهود والاستفادة من التقدم المحرز لجعل الحمل والولادة مأمونين. ومواصلة تخفيض معدل الوفيات والأمراض النفاسية عن طريق تعزيز المبادرات الصحية المحددة، بما في ذلك كفالة وجود قابلات ماهرات أثناء الولادة وتوفير رعاية التوليد في الحالات الطارئة؛
- توسيع نطاق توفير رعاية التوليد الشاملة، وتعزيز دور مقدمي الرعاية الصحية المهرة، بما في ذلك القابلات والمتخصصون في مجال التمريض، وذلك من خلال تدريبهم قبل الخدمة وأثناءها، وتفويض بعض المهام حسب الاقتضاء إلى كوادر صحية أقل تخصصاً، وتوفير الحوافز لهم، من أجل الاستفادة الكاملة من قدراتهم بوصفهم أخصائيين موثوقا بهم لتقديم خدمات الرعاية الصحية للأمهات. وتوسيع نطاق تنظيم الأسرة داخل المجتمعات المحلية. وتوسيع ورفع مستوى برامج التدريب الرسمي وغير الرسمي في مجال الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة لجميع مقدمي الرعاية الصحية، والمرشدين الصحيين، ومديري المرافق الصحية، بما في ذلك التدريب في مجال التواصل بين الأفراد وإسداء المشورة؛
- دراسة الحواجز التي تعيق إمكانية الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة والقدرة على تحمل تكاليفها، واتخاذ خطوات لإزالتها من أجل تحسين فرص الوصول إلى هذه الخدمات والقضاء على أوجه التفاوت في الحصول عليها بين الأغنياء والفقراء؛

- اتخاذ خطوات لكفالة أن تتوافر لدى الرجال والنساء والشباب المعلومات بشأن مجموعة واسعة من الأساليب المأمونة والفعالة والميسورة التكلفة والمقبولة لتنظيم الأسرة وفرص الوصول إلى هذه الأساليب؛
- كفالة توافر إمدادات كافية ومتواصلة من وسائل منع الحمل عن طريق تعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية ونظم المعلومات الإدارية اللوجستية؛
- معالجة أوجه التفاوت في الاستفادة من الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، من خلال إجراء استعراضات إدارية واتباع سياسات من قبيل إنشاء التأمين الاجتماعي/آليات الحماية الاجتماعية؛
- تلبية الاحتياجات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك حاجة الشرائح السكانية المتنامية من المراهقين والشباب للحصول على المعلومات والمشورة والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

جيم – الموارد المالية والبشرية

يشكّل تنظيم الأسرة وصحة الأم عنصرين أساسيين من عناصر الصحة الإنجابية. وتتطلب كفالة فرص الاستفادة الشاملة والمستدامة من خدمات تنظيم الأسرة المدمجة ضمن الإطار الأوسع للصحة الإنجابية توافر نظم صحية قوية تتسم بالإنصاف والخضوع للمساءلة وامتلاك الموارد الكافية. وسيساعد تعزيز مكانة الصحة الإنجابية في إطار النظام الصحي كجزء من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والحد من الفقر على زيادة الموارد البشرية والأموال المخصصة لتنظيم الأسرة وصحة الأم.

ولا تزال الاستثمارات الحالية في مجال الصحة، وبخاصة في مجال الصحة الإنجابية غير كافية وغير منصفة في كثير من البلدان. ويجب زيادة الاستثمارات في مجال الصحة، كما يتعين في الوقت نفسه، تعزيز فعالية استغلال الموارد لزيادة أثر جميع الاستثمارات في مجال الصحة إلى أقصى حد ممكن.

ودعا برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية جميع البلدان إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتلبية احتياجات سكانها فيما يتصل بتنظيم الأسرة في أقرب وقت ممكن، وجعل كافة أنواع أساليب تنظيم الأسرة المأمونة والموثوق بها في متناول الجميع بحلول عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من توجيه هذه الدعوة، انخفضت الموارد المخصصة لتنظيم الأسرة بشكل كبير وهي اليوم أقل مما كانت عليه في عام ١٩٩٥، وهو ما يؤثر تأثيرا سلبيا في قدرات البلدان على مواجهة الاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة، ويمكن أن يقوض الجهود المبذولة لمنع

حالات الحمل غير المرغوب فيه، والحد من الوفيات النفاسية ووفيات الرضع، وتوفير إمدادات كافية من السلع الأساسية لتنظيم الأسرة والمساعدة على تحسين نوعية الخدمات.

التوصيات

- يجب أن تكون خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، متاحة للجميع ضمن إطار من الحقوق، وكجزء من الخدمات الصحية؛
- معالجة مسائل المساواة بين الجنسين والإنصاف والمساواة في الحصول على الخدمات الصحية، بما فيها الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة في صفوف الفقراء والمهمشين (كالنساء والشباب والأقليات العرقية)؛
- إزالة الحواجز التي لا داعي لها في مجال السياسات والتي تعيق تقديم الخدمات في مجال منع الحمل، وتوفير خدمات مأمونة يمكن الوصول إليها في مجال الإجهاض، ما لم تكن مخالفة للقانون؛ والتصدي للحواجز الثقافية والدينية التي تعيق تنظيم الأسرة؛
- تشجيع الإنتاج المحلي لوسائل منع الحمل حيثما كان ذلك مناسباً، وإجراء الأبحاث لإيجاد وسائل أكثر فعالية لمنع الحمل؛
- تعزيز انخراط الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص (بما في ذلك الجامعات والمستثمرون والمتخصصون والشركاء في التنمية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية) ولا سيما في مجال الابتكار والتكنولوجيا وتوسيع قاعدة الموارد؛
- تطوير وتعزيز وتوسيع نطاق آليات الحماية الاجتماعية، وإنشاء شبكات الأمان وتوفير حد أدنى من فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية وتأمين الدخل للجميع؛
- الانخراط مع المجتمعات المحلية وقادتها (بما في ذلك القيادات الدينية والشعبية) في مجال تلبية احتياجاتها المحددة في مجال الصحة والصحة الجنسية والإنجابية، والعمل على تقديم الخدمات في إطار الشراكات؛
- اعتماد استراتيجيات إعلامية وطنية في مجال تنظيم الأسرة، وإعداد مواد الإعلام والتثقيف والإيصال المتعلقة بوسائل منع الحمل، ودعم جهود الدعوة التي تستهدف أعضاء البرلمانات وجهود الدعوة التي يبذلها هؤلاء الأعضاء أنفسهم؛
- تمكين النساء، بما في ذلك الشابات، من خلال تزويدهن بالمعارف وبفرص اختيار خدمات وسلع الصحة الجنسية والإنجابية؛

- توسيع نطاق الاستعانة بالمرشدين الصحيين والعاملين في مجال التعبئة الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي؛
- يجب أن تخصص البلدان المزيد من مواردها لتمويل برامج تنظيم الأسرة والبرامج الصحية المعنية بصحة الأمهات وتوظيف العاملين فيها وتنفيذها؛
- لا يحل التعاون فيما بين بلدان الجنوب محل المساعدة الإنمائية الدولية، ولا بد من بذل المزيد من الجهود للمساعدة في تعبئة الموارد من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- يجب على الجهات المانحة الدولية بذل قصارى جهدها لزيادة المساعدة الإنمائية الدولية وتحقيق الهدف المتفق عليه دوليا المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي لهذه المساعدة؛
- ستكون المساعدة الدولية والموارد الإضافية ضرورية لمساعدة البلدان الأكثر فقراً التي تجد صعوبة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أيضاً بذل المزيد من الجهود لتعبئة الموارد اللازمة لهذه البلدان من خلال نموذج التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- تعزيز الإدارة من أجل تحقيق النتائج وفرض المساءلة المتبادلة على جميع المستويات؛ وزيادة الموارد البشرية والمالية والمادية المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية، واستخدام الموارد على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

دال – التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن إمكانية تعزيز وتقوية التعاون في ما بين بلدان الجنوب هي اليوم أكبر من أي وقت مضى. ويتجلى ذلك في قيام عدد من بلدان التحالف بزيادة دعمها للتعاون في ما بين بلدان الجنوب، وفي شروعها في تخصيص الموارد للزمالات ولتوفير سلع ومعدّات الصحة الإنجابية. وقد تراكمت لدى هذه البلدان، على مدى عدّة عقود، مستويات عالية من الخبرة والتجربة والمعرفة في مجال تخطيط وتنفيذ التدخّلات الرامية إلى تحسين صحة الأم وتنظيم الأسرة؛ كما أنشأت مؤسّسات تدريبية على أرفع المستويات العالمية، وهو ما يتيح المجال لزيادة تطوير التعاون في ما بين بلدان الجنوب وإكسابه قدرا أكبر من الفعالية. وينبغي تحقيق الاستفادة الكاملة من القدرات التدريبية المؤسّسية المتاحة في عدد من البلدان، وذلك من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وقد سلّط برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الضوء على مزايا تعلّم البلدان من خبرات بعضها البعض من خلال عدد من الطرائق المختلفة. واعترفت الجمعية العامة

كذلك، في استعراض السنوات الخمس، بما للتعاون في ما بين بلدان الجنوب من أهمية لتنفيذ برنامج العمل. وفي الإضافة الملحقة بالتقرير المعنون ''الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية'' أشير إلى أنه ينبغي توفير التمويل والدعم الخارجيين من البلدان المانحة، وكذلك من القطاع الخاص، من أجل تعزيز كامل إمكانات التعاون الكامنة فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب: شركاء في مجالي السكان والتنمية، وذلك بغية تدعيم تبادل التجارب ذات الصلة وتعبئة الخبرات التقنية والموارد الأخرى فيما بين البلدان النامية (A/S-21/5/Add.1، الفقرة ٨٨).

وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، سعت مبادرة 'شركاء في مجالي السكّان والتنمية' إلى الدفع قدما بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكّان والتنمية من خلال إقامة الحوارات السياساتية وتبادل الخبرات وتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية وبناء القدرات الوطنية وتعزيز المؤسسات الوطنية العاملة في مجال التدريب من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولتحسين عملية الرصد، أنشأت مبادرة 'شركاء في مجالي السكّان والتنمية' آلية لجمع المعلومات بصفة دورية فيما يخصّ المنتجات والخدمات التي يجري تبادلها بين البلدان الأعضاء وغير الأعضاء. وتقوم بتوثيق أفضل الممارسات ليتسنّى تبادلها بين البلدان الأعضاء وإطلاع البلدان الأخرى عليها. وقامت المبادرة أيضا بإعداد وحدات تدريبية عامة عن قضايا محدّدة لإدماجها في برامج التدريب الجارية التي تنفذها مؤسساتها الشريكة.

التوصيات

- الارتقاء بدور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية عبر سبل منها برامج تنظيم الأسرة في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء.
- تعزيز المؤسسات في البلدان الأعضاء في مبادرة 'شركاء في مجالي السكّان والتنمية' لتسهيل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتدريب فيما بين البلدان الأعضاء وغير الأعضاء.
- اعتماد نموذج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتوفير وسائل منع الحمل وتناقل التكنولوجيات فيما بين بلدان التحالف وبينها وبين البلدان غير الأعضاء.

رابعا – الالتزام وسبل المضيّ قدما

نحن المشاركون في المؤتمر الدولي المعني بتعزيز تنظيم الأسرة وصحة الأم للتخفيف من حدّة الفقر، نلتزم بمتابعة التوصيات الواردة في هذا الإعلان وتنفيذها بصورة فعالة، وبتعزيز التعاون فيما بيننا من خلال اتباع نموذج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذا التعاون مع

جميع الشركاء في التنمية، بما في ذلك المجموعات البرلمانية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة.

وتهيب بالحكومات:

- أن تسرع بخطى التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو ما التزمت به في مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٠.
- أن تستثمر في تدريب القابلات الماهرات وفي توفير الرعاية لحديثي الولادة وتحسين فرص الحصول على رعاية التوليد في الحالات الطارئة.
- أن تمكّن المجتمعات المحلية التي تفتقر إلى قابلات ماهرات من تحقيق هدف استفادة الجميع من خدمات تنظيم الأسرة الطوعي وصحّة الأم، وخاصة في الأماكن التي تعاني من ضآلة الموارد.
- أن تحدّد وتقلّص الحواجز التي تحول بلا داع دون تنظيم الأسرة، وأن تعطي الأولوية لتنظيم الأسرة وصحة الأم وتضمن إدراج هذين الأمرين ضمن العناصر المركزية للخطط والسياسات والبرامج والاستراتيجيات الوطنية للتنمية والقضاء على الفقر.
- أن ترصد الأموال الكافية لتنظيم الأسرة وصحة الأم بأساليب منها إدخال بنود جديدة في الميزانيات لسلع الصحة الإنجابية، وزيادة الاعتمادات الوطنية المخصصة للصحة بنسبة ١٥ في المائة، وتحسين الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة بشكل يضمن عدالة التوزيع.
- أن تشرك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى تحسين فرص الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة وصحة الأم.
- أن تدعو إلى تعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره استراتيجية فعّالة الكلفة للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ونهيب بمبادرة 'شركاء في مجالي السكّان والتنمية':

- أن تسهّل تبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان الأعضاء وبينها وبين سائر البلدان فيما يخصّ الجهود المبذولة والتقدّم المحرز على صعيد إكساب تنظيم الأسرة مكانة جديدة كجزء من خطط التنمية الوطنية.
- أن تكثّف من جهود الدعوة التي تبذلها على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لحشد الدعم لزيادة الاستثمار في الصحة، ولا سيما فيما يخص إتاحة المعلومات والخدمات في مجالي تنظيم الأسرة وصحة الأم.
- أن تسهّل قيام بلدان الجنوب المصنّعة لسلع الصحة الإنجابية بتوفيرها لبلدان الجنوب التي لا تصنّعها. وأن تشجّع أيضا على نقل التكنولوجيا بحيث يتسنّى إنتاج وسائل منع الحمل محلّيا، حيثما كان ذلك ملائما.
- أن ترصد التقدّم المحرز في متابعة وتنفيذ التوصيات والإجراءات الواردة في هذا الإعلان وتبلغ عن هذا التقدّم بانتظام.
- أن تجري استعراضا لمنتصف المدة في عام ٢٠١٢ واستعراضا نهائيا في عام ٢٠١٥ لحالة التنفيذ والتقدّم المحرز في اتخاذ الإجراءات الواردة في هذا الإعلان كخطوة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ونهيب بالشركاء في التنمية:

- أن يقدّموا الدعم التقني والمالي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال برامجهم.

يودّ المشاركون أن يعربوا عن خالص تقديرهم لحكومة إندونيسيا لاستضافتها المؤتمر ولما اتخذته من ترتيبات ممتازة وما قدمته من كرم الضيافة.